أرامكو: إتمام صفقة بنية تحتية بـ12.4 مليار دولار مع ائتلاف دولي

أسعار النفط تمحو خسائرها وتسجل مكاسب أسبوعية بعد توقعات أوبك

ارتفعت عقود النفط الآجلة، ماحية خسائر تكبدتها في وقت سابق ومسجلة رابع مكسب أسبوعي بعد أن قالت مصادر في أوبك، إن المنظمة تتوقع نموا محدودا لإنتاج النفط الأميركي هذا العام على الرغم من ارتفاع الأسعار.

وقالت مصادر في أوبك إن مسؤولين بمنظمة البلدان المصدرة للبترول حصلوا من خبراء بالقطاع على توقعات الإنتاج الأميركي. ويمنح هذا المنظمة المزيد من القدرة على إدارة السوق قبل زيادة قوية محتملة لإنتاج الخام الصخري في 2022.

وزادت العقود الآجلة لخام برنت 43 سنتا بما يعادل 0.6%، إلى 73.51 دولار للبرميل عند التسوية. وصعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 60 سنتا أو 0.8%، إلى 71.64 دولار للبرميل.

وقال فيل فلين كبير المحللين في برايس فيوتشرز جروب بشيكاجو «أسواق النفط ترتفع لأن أوبك متشككة في أن الزيادة في إنتاج النفط الأميركي ستكون كافية لتغيير خطتها في دعم الأسعار».

سجل برنت أعلى سعر تسوية منذ أبريل 2019 وحقق خام غرب تكساس أعلى مستوياته منذ أكتوبر 2018 عند التسوية. وكانت أسعار النفط قد تراجعت أول أمس الخميس بضغط من قوة الدولار مما جعل النفط أكثر تكلفة بالنسبة لحائزي العملات الأخرى.

وقالت مصادر لرويترز إن مسؤولين من مجلس اللجنة الاقتصادية لأوبك وممثلين خارجيين حضروا اجتماعا يركز على الإنتاج الأميركي.

وتلقت أوبك إفادات من المزيد من الجهات المعنية بإصدار توقعات بشأن آفاق عامي 2021 و2022 في اجتماع منفصل عُقد.

وبينما ثمة اتفاق عام على نمو محدود للإمدادات الأميركية هذا العام، قال مصدر بالقطاع إن التوقعات لعام 2022 تتراوح من نمو قدره 500 ألف برميل يوميا إلى 1.3 مليون برميل يوميا.

وأعلنت أرامكو السعودية وائتلاف دولي من المستثمرين يضم كلا من إي آي جي وشركة مبادلة للاستثمار عن إتمام صفقة استحواذ الائتلاف على حصة 49% في شركة أرامكو لإمداد الزيت الخام، إحدى الشركات التابعة لأرامكو السعودية، التي تم تأسيسها مؤخرًا، مقابل 12.4 مليار دولار.

ويشمل الائتلاف، بحسب بيان تلقى موقع «العربية.نت»، نسخة منه، مجموعة واسعة من المستثمرين من أميركا الشمالية، وآسيا، والشرق الأوسط. ويؤكد هذا الاستثمار طويل المدى من قبل الائتلاف على الفرصة الاستثمارية التي توفرها خطوط أنابيب أرامكو السعودية ذات الأهمية العالمية، وتطلعات الشركة القوية على المدى الطويل، إلى جانب كون المملكة وجهة جاذبة ومرغوبة للمؤسسات الاستثمارية.

إيطاليا: التعافي الاقتصادي يجب أن يكون «منصفاً ومستداماً»

ماريو دراغي

دعا رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي، إلى تعاف اقتصادي «منصف ومستدام» بعد جائحة كوفيد19-، وشدد على ضرورة الحرص على «التماسك الاجتماعي» الذي أهملته أوروبا إثر أزمة الديون.

وقال الرئيس السابق للبنك المركزي الأوروبي أثناء زيارته مدينة برشلونة الإسبانية «في الماضي القريب، نسينا أهمية التماسك الاجتماعي (...) لقد اعتبرنا الديموقراطية أمرا مسلما به وتجاهلنا خطر الشعبوية».

وكان المسؤول الإيطالي قد ترأس البنك المركزي الأوروبي نهاية عام 2011، في خضم أزمة الديون التي هزت منطقة اليورو وأدت إلى تدابير تقشف غير شعبية في دول جنوب أوروبا.

واتخذ حينها دراغي الملقب «سوبر ماريو» سلسلة اجراءات غير مسبوقة أكسبته الفضل في إنقاذ منطقة اليورو.

وأشار رئيس الوزراء الإيطالي إلى أنه «بعد أزمة الديون الأوروبية، ارتفع عدد المعرضين لخطر الفقر أو الإقصاء الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي بمقدار 3.5 ملايين شخص، ولم يعد الرقم بعد إلى مستويات ما قبل الأزمة».

وتأتي تصريحات دراغي قبل بدء تسليم الدفعات الأولى لخطة التحفيز الأوروبية الضخمة البالغة 750 مليار يورو للدول الأعضاء في يوليو المقبل، لدعمها في التعافي من الأزمة الاقتصادية الخطيرة الناجمة عن وباء كوفيد19-.

وتابع «بينما تمر مجتمعاتنا بتغيرات اقتصادية مهمة، يجب أن ندعم العمال بسياسات نشطة على مستوى سوق العمل. وهذا يعني إتاحة فرص للنساء والشباب، وتوفير تدريب ومهارات جديدة لمن خسروا وظائفهم».

كما دعا دراغي إلى «إيلاء المناخ مزيدا من الاهتمام».

وخلص «لا يمكننا الخروج من هذه الأزمة الصحية لنتجه مثل السائرين نياما صوب أزمة بيئية».

مصر: 475 مليار دولار تدفقات النقد الأجنبي خلال 10 سنوات

كشفت بيانات الجهاز المركزي المصري أن إجمالي إيرادات البلاد من النقد الأجنبي بلغت حوالي 474.9 مليار دولار، خلال السنوات العشر الماضية.

واستحوذت الصادرات المصرية على النصيب الأكبر من تدفقات العملة الصعبة، وبلغت قيمتها 248.5 مليار دولار، بنسبة 38.3 بالمئة من إجمالي إيرادات النقد الأجنبي.

وفقا للبيانات الجديدة، جاءت تحويلات المصريين العاملين بالخارج في المرتبة الثانية بنحو 205.3 مليارات دولار، نسبة 31.7 بالمئة.

وحازت إيرادات السياحة على المرتبة الثالثة بنحو 82.6 مليار دولار، بما يمثل نسبة 12.7 بالمئة من قيمة متحصلات مصر من العملة الصعبة.

بينما جاء صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المرتبة الرابعة، مسجلا إيرادات بلغت 58.8 مليار دولار منذ عام 2011، بما يمثل نسبة 9.1 بالمئة.

وجاءت إيرادات قناة السويس في المرتبة الأخيرة بقيمة 53.3 مليار دولار، بما يمثل نسبة 8.2 بالمئة.

وفي يونيو الجاري، أعلن البنك المركزي المصري أن احتياطاته من النقد الأجنبي بلغت نهاية شهر مايو الماضي نحو 40.46 مليار دولار.

البنك الدولي يوافق على قرض بـ450 مليون دولار للمغرب

أعلن البنك الدولي، موافقته على قرض للمغرب بقيمة 450 مليون دولار، لتعزيز إمكانية الحصول على الخدمات المالية والرقمية.

وقال البنك في بيان وصل الأناضول نسخة منه، إن القرض «هو الثاني لتمويل سياسات التنمية للشمول المالي والرقمي، ضمن سلسلة من ثلاثة قروض، يهدف إلى التوسع في توفير الخدمات المالية والبنية التحتية الرقمية للأفراد ومؤسسات الأعمال».

وقال جيسكو هنتشيل، المدير الإقليمي لدائرة المغرب العربي في البنك الدولي، «لقد تركت أزمة فيروس كورونا تأثيراً غير متناسب على الفئات الأولى بالرعاية والأكثر احتياجاً، بما في ذلك النساء والشباب والعمالة غير المنتظمة ومؤسسات الأعمال الأصغر حجماً».

وأضاف المسؤول الدولي وفق البيان «أثبت التحسن في إمكانية الحصول على الخدمات المالية والرقمية، بالنسبة لتلك الشرائح من المجتمع، أهميته البالغة للحد من إقصائها الاجتماعي خلال الأزمة».

وفي يونيو الماضي، أعلن البنك الدولي موافقته على قرض للمغرب بقيمة 48 مليون دولار، لمساعدته على إدارة آثار جائحة كورونا.

وحتى، بلغت إصابات كورونا في المغرب 525 ألفا و443 إصابة، بينها 9 آلاف و225 وفاة، و512 ألفا و487 حالة تعاف، وفق بيانات وزارة الصحة المغربية.

ووصل عدد المستفيدين من حملة التطعيم التي بدأت في 28 يناير الماضي حتى السبت الماضي، 9 ملايين و372 ألف شخص، من أصل نحو 36 مليونا عدد سكان البلاد.

وفي 10 يونيو الحالي، توقع البنك الدولي في تقرير، نمو الاقتصاد المغربي بنسبة 4.6 بالمئة خلال 2021، بأفضل من توقعاته السابقة.

وتقديرات البنك الدولي مطابقة لتوقعات المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب (هيئة الإحصاء الرسمية)، وقريبة من توقعات البنك المركزي المغربي بنمو 4.7 بالمئة.

المركزي التركي يبقي الفائدة عند 19 بالمئة

أعلن البنك المركزي التركي، إبقاء معدل الفائدة عند 19 بالمئة، على عمليات إعادة الشراء «الريبو» لأجل أسبوع. جاء ذلك، في بيان، عقب اجتماع عقدته لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي، برئاسة محافظه شهاب قاوجي أوغلو، بالعاصمة أنقرة.

وأشار إلى أن تسريع التطعيم ضد فيروس كورونا على مستوى العالم، خاصة في الدول المتقدمة، يدعم مرحلة تعافي الاقتصاد العالمي.

وتابع: «ومع هذا، فإن الاتجاه التصاعدي في أسعار السلع الأساسية والقيود المفروضة على العرض في بعض القطاعات وزيادة تكاليف النقل، يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجين والمستهلكين على النطاق الدولي».

وأضاف أن «توسيع دائرة التطعيم ليشمل المجتمع بأسره وتسريعه يسمح بانتعاش قطاعي الخدمات والسياحة المتأثرين سلبا بالوباء، وباستدامة النشاط الاقتصادي بتكوين أكثر توازنا».

وبيّن أن آثار ارتفاع التضخم العالمي وتوقعات التضخم على الأسواق المالية الدولية لا تزال تحافظ على أهميتها.

وأكد الحفاظ على السياسة النقدية المتشددة مع الأخذ في الحسبان المستويات المرتفعة للتضخم وتوقعات التضخم. وتابع: «قرر المجلس الإبقاء على سعر الفائدة ثابتا»، مشددا على مواصلة المركزي التركي استخدام جميع أدوات السياسة النقدية بكل حزم، بما يتماشى مع هدفها الرئيسي المتمثل في استقرار الأسعار.

مصرف لبنان المركزي يجدد دعوته إلى الحكومة لترشيد دعم السلع

جدد مصرف لبنان المركزي، دعوته حكومة تصريف الأعمال إلى إقرار خطة لترشيد دعم السلع الأساسية.

وقال المصرف، في بيان، إنه لن يستخدم الاحتياطي الإلزامي لهذه الغاية، في وقت يتواصل فيه الانهيار المالي والأزمة المعيشية في البلاد.

والدعم هو تغطية من المصرف المركزي للفارق بين سعر صرف الدولار الرسمي (1515 ليرة) والسوق الموازية (نحو 15 ألف ليرة حاليا)، من أجل استيراد السلع الأساسية، للحفاظ على سعرها منخفضا في الأسواق.

وأضاف أن «ترشيد الدعم يؤدي إلى حماية العائلات الأكثر حاجة، ويضع حدا للتهريب المتمادي على حساب اللبنانيين». وأفاد بأن «الدفعات التي يقوم بها حاليا لدعم السلع هي من الفائض عن التوظيفات الإلزامية».

ومطلع يونيو الجاري، أعلن المصرف أنه خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي بالعملات الأجنبية من 15 بالمئة إلى 14 بالمئة (من إجمالي الودائع)، اعتبارا من يوليو المقبل.

ودعا المصرف، منتصف أبريل الماضي، الحكومة إلى وضع خطة سريعة لدعم السلع، لحماية ما تبقى من احتياطيات النقد الأجنبي للبلاد.

ويقول خبراء إن الدعم تسبب باستنزاف احتياطي العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي، وبلغت كلفته 6.2 مليارات دولار في 2020.

وفي 2 أبريل الماضي، قال وزير المال اللبناني، غازي وزني، إن «احتياطيات النقد الأجنبي للبلاد تبلغ حوالي 15.8 مليار دولار»، بعدما كانت نحو 30 مليار دولار، أواخر 2019.

ومنذ عام ونصف العام، يمر لبنان بأسوأ أزمة سياسية واقتصادية منذ انتهاء الحرب الأهلية (1975–1990)، مع انهيار قيمة العملة المحلية، ما أثر سلبا بشكل كبير على القدرة الشرائية للبنانيين.

وجراء خلافات سياسية، بين رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، يعجز لبنان عن تشكيل حكومة لتحل محل حكومة تصريف الأعمال، برئاسة حسان دياب، التي استقالت في 10 أغسطس 2020.

ألمانيا: معهد بحثي يخفض توقعاته للنمو إلى 3.3 بالمئة في 2021

خفض معهد البحوث الاقتصادية الألماني، توقعاته للنمو الاقتصادي في البلاد إلى 3.3 بالمئة العام الجاري، من توقعات سابقة بـ3.7 بالمئة.

وأرجع المعهد التابع لجامعة «ميونخ» الألمانية، في بيان نشره عبر موقعه الإلكتروني، خفض توقعاته للنمو إلى «شح المعروض من المنتجات الوسيطة».

والمنتجات الوسيطة هي سلع تستخدم في صناعة منتجات أخرى بشكلها النهائي، وتعرف بـ«سلع المستهلك».

ومنذ بداية جائحة كورونا في الربع الأول من 2020، تواجه الأسواق شحا في إمدادات المواد الخام والسلع الوسيطة، بسبب القيود على النقل بمختلف الأنشطة الاقتصادية حول العالم.

وأبرز السلع الوسيطة التي تعاني الأسواق من نقص فيها: الرقائق الإلكترونية (أشباه الموصلات)، المستخدمة على نطاق واسع في صناعة السيارات.

ونقل البيان عن رئيس قسم التوقعات بالمعهد الألماني تيمو وولميرشايزر، قوله إن «إعادة فتح الأعمال أدت إلى تعافي قوي، لكن تم دفع نقص السلع الوسيطة إلى الوراء قليلا أكثر مما كنا نعتقد في الربيع». ورفع معهد البحوث الاقتصادية، توقعاته للنمو في 2022 إلى 4.3 بالمئة، من 3.2 بالمئة المقدرة سابقا. ووفقا لحسابات المعهد، فإن تكلفة أزمة فيروس كورونا للفترة بين 2020 و2022 تبلغ 382 مليار يورو (463 مليار دولار)، وفق البيان ذاته.

وتوقع المعهد تسارع معدل التضخم السنوي من 0.6 بالمئة في 2020 إلى 2.6 بالمئة العام الجاري، مدفوعا بشكل أساسي بارتفاع أسعار الطاقة والزيادة في ضريبة القيمة المضافة، ليستقر عند 1.9 بالمئة في 2022.

الأردن يمنع تصدير المواد الغذائية الأساسية

قررت الحكومة الأردنية، منع تصدير المواد الغذائية الأساسية، وإعطاء الأولوية للسوق المحلية، للحد من انعكاس ارتفاع تكاليف الشحن العالمية على أسعار السلع داخليا.

وقالت وزيرة الصناعة والتجارة والتموين مها علي، في بيان، إن قرار منع التصدير يأتي للحد من ارتفاع أسعار المواد الأساسية في الأسواق المحلية. ولم يشر البيان، إلى قائمة السلع الرئيسية الصادر فيها قرار منع التصدير.

وأكدت الوزيرة أن المخزون الاستراتيجي متوفر من المواد الغذائية الأساسية، لمدد أقلها شهران، «من المهم محافظة القطاع الخاص على استقرار الأسعار في السوق».

وتشهد أسعار شحن السلع عالميا ارتفاعات حادة، مدفوعة بزيادة الطلب العالمي على الاستهلاك وقفزات في التضخم، بعد شهور من هبوط الاستهلاك العالمي نتيجة تفشي فيروس كورونا.

كما قررت الحكومة الأردنية، بحسب البيان، الموافقة على سلسلة إجراءات كاعتماد سقوف لكلف الشحن البحري لغايات احتساب الضرائب والرسوم الجمركية حتى نهاية 2021، لضمان انعكاس الإجراء على السعر النهائي للمستهلك.

وتتضمن الإجراءات، تعزيز الرقابة على الأسواق لتمكين الحكومة من اتخاذ ما يلزم لوضع سقوف سعرية على السلع التموينية الأساسية عند الحاجة.

كما تتضمن تعزيز المخزون الاستراتيجي من السلع التموينية الأساسية للمؤسستين الاستهلاكيتين المدنية والعسكرية، من خلال إمكانية حصولهما على تسهيلات ائتمانية من البنوك التجارية المحلية لهذه الغاية.

مها علي